سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٧٢) ٢٠١٤/١/٢٠

الائتلاف الوطني يذهب إلى جنيف بمظلة ديمقراطية

أنور بدر

نجح الائتلاف الوطني في اتخاذ قرار الذهاب إلى جنيف ٢ بعد مخاضات ليست قليلة, انتهت بمظلة ديمقراطية منحت القرار قوة ٥٨ صوتا مؤيدا ومعارضة ١٤ مع ورقة بيضاء واحدة , وتكتسب هذه النسبة أهميتها في ضوء التجاذبات التي حكمت أوساط المعارضة السورية في الفترة الأخيرة, لكنها تعكس قوة الانجازات التي حققها الائتلاف الوطني في هذا الصدد وبما يخدم أهداف الثورة السورية والتي عبرت عنها صيغة الدعوة التي وجهها السيد بان كي مون الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.

حيث نصت رسالة الدعوة على أن مرجعية جنيف ٢ تكمن في بيان جنيف ١ والذي حاول نظام الأسد منذ ذلك التاريخ التملص من استحقاقاته الهامة. وبشكل أساسي لجهة تحديد الهدف الاساسي لمفاوضات جنيف في تشكيل هيئة حكم انتقالية بكامل الصلاحيات التنفيذية وبسيطرة كاملة على الجيش والأمن والمخابرات, أي انتزاع الصلاحيات الرئاسية بشكل كامل.

دون أن ننسى الجوانب الانسانية في مسار الثورة السورية, وأولها الزام النظام بفتح ممرات إغاثية ووصول المعونات الغذائية والطبية إلى المعضمية ومخيم اليرموك والغوطة الشرقية وكل المناطق السورية, إضافة لموضوع المعتقلين في إطار الثورة السورية, من نشطاء مدنيين مع رفضنا لصيغة تبادل المعتقلين, فأسرى الحرب من المقاتلين شيء, وأن تداهم كتائب الجيش وعناصر الأمن أو الشبيحة منطقة ما وتعتقل من السكان المدنيين وبينهم نساء وشيوخ وأطفال فهذا شيء آخر.

كما تضمن نص الدعوة في ملاحقه التأكيد على قرارات الشرعية الدولية, وأهمها تطبيق القرار ٢١١٨ الذي يلزم النظام بتطبيق بنود جنيف تحت طائلة قرار أممي تحت الباب السابع.

ومع ذلك نحن لا نقول بحتمية أن يفي النظام بالتزاماته, لكنه سيكون مضطرا لتحمل نتائج تنصله من جنيف, وستكون الثورة والأطراف الراعية للمؤتمر في موقع أفضل لتحميله المسؤولية وزيادة الضغط عليه.

ومع اعتقاد الكثيرين بأن الظرف الراهن لا يشجع على التفاؤل بنجاح هذا المؤتمر, لكن على قوى الثورة والمعارضة في هذه الحالة أن تعمل على تحميل النظام مسؤولية الفشل, وتحويل ذلك إلى انتصار تكتيكي, وبالطبع سيكون موقفنا أقوى في حال نجاح هذا المؤتمر.

وقد تعهد رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أحمد الجربا أن يعمل على تحقيق مطالب المعارضة والقوى الثورية السورية، في مؤتمر جنيف٢، الذي ينعقد في ٢٢ كانون الثاني/ يناير الجاري، والمتمثلة في رحيل النظام السوري، ومحاسبته على جرائمه التي ارتكبها في سوريا، على حد تعبيره.

قرار الذهاب إلى جنيف جاء بمظلة ديمقراطية, وفي جنيف سيصنع السوريون مستقبلهم ومستقبل سوريا دولة مدنية ديمقراطية, لا سلطة فيها للأبد, ولا احد فوق القانون, دولة المواطنة المتساوية وليست دولة المحاصصة الطائفية أو الإثنية, في جنيف سيتقدم الحل السياسي, وعلينا أن نشجع على نجاحه بسرعة اختصارا للكثير من آلام ومآسي الشعب السوري, دون أن نتخلى عن الثورة, وهو ما عبر عنه رئيس الائتلاف بتأكيده استمرا الثورة حتى تحقيق أهدافها, قائلاً «ننطلق اليوم في محطة جديدة في ثورتنا، ترافق المحطات السابقة، ومعادلتنا اليوم ليست بين البندقية وغصن الزيتون أبدا، بل سنترك أغصان الزيتون تعانق فوهات البنادق، حتى النصر المبين، ونحن مرتاحون إلى سند من شعب يتعبد الله، بصون أرضه وعرضه وكرامته، يواجه زمرا ارتكبت فظاعات، فمن نجا من سيفهم مات بسبب الجوع.

الافتتاحية

الأسد على أعتاب جنيف ٢

سامي شيحان

بعد أن أصبح حضور جنيف٢ لازما بقوة القرار الدولي وموافقة المعارضة السورية, أصبح نظام الأسد أمام استحقاق في مواجهة الديماغوجيا التي أعلن من خلالها موافقته على جنيف٢, وبدون شروط.

لكن دعوة السيد بان كي مون لحضور المؤتمر أهملت في نصها البروبغندا التي اشتغل عليها الرفاق الروس مع النظام مؤخراً لتأكيد أولوية الاتفاق على محاربة الإرهاب, خاصة بعد أن أعلنت فصائل المعارضة السورية الحرب على داعش, لكن الأسد ما زال يبدي تثبيتا عند هذه النقطة.

فمن وجهة نظره كما نقلتها صحيفة الرأي عن بعض من زواره العرب بأن «المعركة في سوريا لم تنته, لكن مشروع المعارضة قد فشل بدخول التكفيريين والارهاب والجبهات المدعومة من المحيط العربي والغربي». لذلك يرى «إننا ذاهبون الى جنيف ٢، وقد أرسلنا أسماء الوفد وكل التفاصيل المتعلقة به الى الأمم المتحدة، غير أننا نعتقد ان المؤتمر - وفي حال انعقاده في موعده - لن يأتي بشيء لأحد»، فالمعارضة لا تملك سلطة على المسلحين.

ويتابع الأسد الصغير أوهامه ونظرة الثقة تجاه نفسه ليقول: «وضْعنا اليوم أفضل بكثير مما مضى على المستوى الشعبي من دون ان ننكر ان القيادة السورية ارتكبت أخطاء في سورية وان الاجهزة الامنية تتحمل ايضاً جزءاً من المسؤولية»، وموضحاً: «اننا أخطأنا ايضاً في التعامل مع لبنان ومع بعض اللبنانيين» لكن البروبوغندا التي يمارسها الأسد لم تتوقف, لذلك يعد زواره بالمضي في اصلاحاته بعد انتخابه منتصف العام الحالي.

كما تحدث الأسد بذات الثقة حول سير المعارك وتوزع القوات الموالية له والمجموعات المسلّحة الاخرى, لينبئنا تماماً ان المعركة ليست سهلة ولكنها ضرورية ولا مفر منها لكسر الارهاب.

وإذا كان النظام لن يتحاور مع الإرهابيين ومن رهنوا أنفسهم للخارج, فكيف سيكون وضعه في هذا المؤتمر كمحاور للائتلاف الوطني الذي ضمن وفده إلى جنيف ممثلي عن الكتائب العسكرية المقاتلة على الأرض؟

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٢) ٢٠١٤/١/٢٠

المعارضة والنظام وخيار أهون الشرَين!!

نبيل حيفاوي

ساعات معدودة ويقترب الموعد المعلن لانعقاد جنيف٢ بخصوص البحث عن حل سياسي للصراع الدائر في سوريا منذ ما يقرب من ثلاث سنوات.

وتواجه قيادة المعارضة السورية تحديا خطيرا وهي تبحث عن القرار النهائي, فيما يخص الموافقة على المشاركة وحضور المؤتمر, أو الرفض وطرح البدائل, والاستعداد لتحمل كل النتائج المترتبة على ذلك الرفض.

لكن موقف النظام ليس أفضل حالا من وضع المعارضة, رغم كل البيانات الدعائية التي تضخها دعايته وخطابات حلفائه. وأزمة النظام العميقة والجذرية, تقوم على اضطراره لقبول طرف آخر, يحوز على الاعتراف الدولي, وإن بأشكال مختلفة ومتفاوتة, يجلس قبالته كممثل للأزمة السورية, وبالتالي من ناحية المضمون ممثلا لسوريا وللشعب السوري. وهنا تكمن معضلة النظام في قبوله التفاوض على الشأن السوري, مع طرف يسعى للإطاحة به, وتغيير البنية السياسية جذريا, على المستوى الوطني الشامل.

محاربة الإرهاب», محاولة للتستر على خلل مكانته لدى دول العالم, كانعكاس لتدهور مكانته في الداخل السوري, وانحسار سلطته عن المساحة الأوسع من البلاد. خاصة بعدما فشل في تحديد طبيعة المعارضة التي يقبل التفاوض معها, وراح يضع العناوين التي يجب بنظره, أن تدعى للتفاوض, ولحضور المؤتمرات التي تتناول البحث عن حلول للصراع المحتدم. وكانت روسيا وإيران قد بذلتا جهودا مباشرة, وغير مباشرة, لصياغة بنية للمعارضة تكون أقرب إلى الهياكل القديمة, ومتساوقة مع مبدأ بقاء النظام, واختزال الثورة ببعض «الإصلاحات» الهزيلة لتجميل وجه النظام وإجهاض الثورة. وهو ما تعبر عنه «الجبهة الشعبية للتغيير والإصلاح», وبشكل أقل «هيئة التنسيق».

صحيح أن دول العالم مضت باتجاه البحث عن حل سياسي للصراع, دون أن يكون رحيل الأسد هو هدف هذا الحل, لكنها لم تسقط من طرحها فكرة أن لا بقاء للأسد في مستقبل سوريا. أما عن تمثيل المعارضة في هذا الحل, فقد نال النظام وحلفاؤه صفعة واضحة, حين أكد العالم أن الائتلاف الوطني هو ممثل المعارضة, وهو المدعو لحضور المؤتمر, ولا مانع من مشاركة قوى أخرى تحت مظلته. وروسيا ذاتها أقرت بهذه الحقيقة, ولم تعد قادرة على اللعب بهذه الورقة.

وعليه, لم يكن تعاطي النظام مع جنيف ١و٢, من موقع القناعة, ولا الثقة بمسارات المعركة الدبلوماسية, لعله فقط احتاج للتداول بالمشاريع المقترحة, أملا بكسب الوقت, ظناً منه بإمكانية تغيير شامل لموازين القوى ميدانيا, وحتى لا يقف في عزلة وتصادم مع مواقف الدول الكبرى.

وتنفس النظام الصعداء, عندما تم حل أزمة الكيماوي, بين جنيف وجنيف, بالاتفاق الروسي الأميركي, وبورقة «داعش» والمتطرفين الآخرين, ظنا منه أن الهوة بينه وبين دول الغرب, تم جسرها. وحين بدأ بتصريحاته المتعجرفة في تداوله لجنيف٢, وجد أن ما بنى عليه اطمئنانه لكسب الموقف الدولي, لم يكن سوى وهم, كشفته مسارات التداول الدولي لشروط المؤتمر, ولمفهوم المرحلة الانتقالية.

ولعل القتال الذي خاضته القوى المعتدلة في الكتائب المقاتلة ضد النظام, ومواجهة «داعش» وأخواتها, أعاد الأمور نحو تجديد الكثير من الثقة الدولية بالقوى المناهضة للنظام, في ميدان القتال.

المعارضة السورية من ناحيتها, ممثلة بالائتلاف الوطني, شكل جنيف٢ بالنسبة لها محطة اختبار لقدرتها على صياغة الموقف الدقيق من حضور المؤتمر أو مقاطعته.

وكل مراقب للتعقيدات السياسية الدولية, وللمشكلات العسكرية الميدانية, خاصة بروز دور القوى الإرهابية, كعدو وخصم للثورة وقواها المعتدلة, يقدِر الدقة البالغة التي تتحرك فيها مداولات الائتلاف لموضوع جنيف٢.

داخليا كان ظهور قوى الإرهاب كعدو لدود للثورة, وقيامها بشن هجماتها الغادرة على كتائب الثورة, وعلى النشطاء الاعلاميين والمدنيين والسياسيين, وفي وقت تدهور بها الموقف السياسي الدولي من دعم المعارضة المدنية والكتائب المعتدلة, وإبداء الميل الحاسم لما يدعى مكافحة «الإرهاب».

فأصبح وضع قيادة المعارضة في موقف لا تحسد عليه, ووضعت بين مطرقة داعش في

الداخل وسندان السياسة الدولية, بتجليات خطابها الدبلوماسي والسياسي المحبط للشعب السوري.

هذا الواقع أحدث تعقيدا بالغا في علاقات قوى الثورة والمعارضة, وبات استحقاق الموقف من الموافقة على مؤتمر جنيف٢ أو رفضه مصدر ارتباك وتناقض داخل قوى الائتلاف, وبين الفصائل المقاتلة على الأرض, وبعضها أعلن تخوين كل من يشارك في المؤتمر. ومن داخل الائتلاف تباينت المواقف, بين موافق مع طرح الشروط التي تحفظ حقوق الشعب, ومعارض يهدد بالانسحاب والعمل على إيجاد إطار سياسي بديل للائتلاف.

من جانب آخر, جاء الضغط الدولي, الأميركي تحديدا ليؤكد حتمية وجود المعارضة «الائتلاف» في المؤتمر, وسوى ذلك لا طريق للبحث عن حل للصراع الدامي الذي يذهب بعشرات الآلاف من الضحايا.

الطرفان من المعارضة والنظام, لديهما قناعة بأن التفاوض في هذه المرحلة لا أفق له في ايجاد صيغة لوقف الصراع والبدء بعملية سياسية انتقالية, على طريق التغيير الديمقراطي. تجربة الثورة والمعارضة, وخلال كل المحاولات العربية والدولية, كشفت أن النظام لا سبيل لديه سوى العنف الدموي للتخلص من أزمته, وهو غير قابل لأية مراجعة أو إصلاح, يخفف من احتدام الصراع. لكن الإدارات السياسية الدولية تبقى تعمل بأجندات بطيئة ومن منطلق مصالحها, وتنظر للوضع في سوريا بمنظار مختلف عن الشعب السوري وقياداته المدنية والديمقراطية. وطالما أن المعارضة فشلت في تحقيق الحسم في ميدان المواجهة, فالذريعة جاهزة لتبرير سياسات التلكؤ والتردد.

ومنذ الفيتو الروسي, الذي تكرر في غير مرة, بدا العجز الدولي واضحاً في مجلس الأمن ومن خارجه, عندما بينت واشنطن رفضها مسارا مشابها للتدخل في يوغوسلافيا أو في ليبيا. وزاد الطين بلة, تجفيف مصادر التسليح والدعم للثوار على الأرض. وأصبحت المؤشرات تدل على التزام الغرب بالعمل الدبلوماسي كطريق تتراكم به مقومات الحل.

وهذا الحال لن يسمح للمعارضة بتحمل مسؤولية فشل مؤتمر جنيف, كما ليس بمقدورها الموافقة وتجاهل حجم الضغط الميداني لكتائب مقاتلة, وكذلك ما ينتاب الائتلاف من اضطراب داخلي بين مكوناته, حيث رفض المشاركة له مناصرين كثر من داخل قوى الائتلاف. المعارضة اليوم في مواجهة أهون الشرين, وتتحمل قواها مسؤولية إدارة خلافاتها الداخلية بطريقة تجنبها العزلة الدولية, المقاتلة, وعدم التصادم معها.

جنيف لن يقدم حلاً, هذا صحيح تماما, لكن إذا أُلقي فشل انعقاده على عاتق الائتلاف, سيكون وضع الشعب السوري أكثر صعوبة.

كيف ستتوصل قوى المعارضة لمخرج من هذه المتحارجة؟

النظام أعلن أن الحسم يتم على الأرض عسكريا, لكنه وحلفاؤه يحاذر أن يعلن رفض جنيف, ولابد من حسابات دقيقة للمعارضة في هذا المنعطف. كيف ستقلل من خسائرها؟ هذا هو الأهم.

عن حصار المخيم: الجوع والغلاء والموت في سوريا

تحقيق ـ نعيم نصار

الأسرة التي تريد الخروج من حصار المخيم في دمشق تحتاج إلى دفع رشوة تبلغ ٣٠٠ ألف ليرة سورية للضابط التابع لجيش النظام، ما تقدم من كلام هو لفلسطيني نازح يعيش في منطقة أخرى غير المخيم، وذكر أيضاً أن الحاجز يعتقل الشباب فوراً إن وجدوا بين الأسر، أما الأطفال والنساء فبعد دفع الرشوة يسمح لهم بمغادرة المخيم.

فلسطينية أخرى تذكر لنا أن سعر كيلو الرز وصل سعره في المخيم إلى ١١ ألف ليرة سورية هذا إذا وجد.

في بيته المستأجر في إحدى مناطق دمشق استضافنا المهندس الفلسطيني «أحمد» الذي نزح مع عائلته من المخيم منذ ١٦ـ١٢ـ ٢٠١٢ عندما قصفت طائرات الميغ المخيم ، ومن أجلنا اتصل هاتفياً بصديقه «محمد» المحاصر في المخيم، وبدأ يسأله عن أحوال المخيم الخدمية.

ومما قاله محمد: وصل سعر كغ السبانخ إلى ٨٠٠ ل.س، كما أن اللصوص يسرقون من البيوت التي نزح منها أصحابها، لقد نهبوا كل شيء، هؤلاء اللصوص يسرقون المواد الغذائية الباقية في البيوت ويبيعونها للناس المحاصرة، ومؤخراً بدأوا بسرقة البيوت الآهلة بالسكان، وقد قتلوا الأسبوع الماضي أحد السكان، من أجل ٢ كغ من الرز وجدوها في مطبخه.

يسأل أحمد: كيف حال الماء ؟

ـــ المياه لم تنقطع عن المخيم إنما تأتي ضعيفة فلا تصل للطوابق العليا، فتحمل الناس الماء في بيدونات وينقلونها للطوابق العليا.

ـ وكيف حال خدمة النظافة؟

ـــ البلدية شغالة، ولكن طبعاً بإدارة الكتائب التابعة للجيش الحر، عمال النظافة يقومون بترحيل الأوساخ يومياً، حسب استطاعتهم وضمن الحدود التي يستطيعون التحرك ضمنها.

ـ والكهرباء ؟

ـــ الكهرباء مقطوعة لا تأتي نهائياً، ويعتمد الناس على مولدات كهربائية تعمل على المازوت، ومن يريد الاشتراك يدفع أسبوعياً مبلغ ٣٠٠٠ ل.س إلى ٣٥٠٠ ل.س بالأسبوع من أجل الحصول على الكهرباء لمدة ٤ ساعات باليوم. ووصل سعر ليتر المازوت إلى ٦٠٠ ل.س.

ـ وعن الأوضاع الصحية، كيف تؤمن الناس الدواء ومن يعالج الناس ؟

ـــ يتم كسر أبواب الصيدليات وأخذ الدواء منها، فعلت ذلك في البداية بعض كتائب الجيش الحر، ووزعت الدواء على المحتاجين وقامت بذلك أيضاً بعض الجمعيات التي قدمت الدواء للمرضى مجاناً، لكن اللصوص يفعلون ذلك أيضاً، ولكن يقومون ببيع الأدوية المسروقة، كما أن «مشفى الباسل» شغّال ومعه «مشفى فلسطين» ويوجد فيهما بعض الأطباء والممرضات ويقومون بخدمة الناس صحياً ضمن الإمكانيات البسيطة الموجودة عندهم.

ـ والجوع ؟

ـــ اليوم مات شخص من الجوع، ومنذ عدة أيام قام أحد الأشخاص بذبح هرّة وأكلها. وقد قارب عدد شهداء الجوع رقم الـ ٣٠ شهيد ومنهم الطفلة «مريم محمد» عمرها ٥٥ يوماً.

وحول الأعداد الباقية في المخيم هناك من يعتقد أنه يوجد في المخيم بين ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف إنسان.

إذا كانت تلك أحوال المخيم المحاصر منذ ١٨٢ يوماً، و يبدو أن أرقام الشهداء بسبب الجوع ستزداد إذا لم يفك النظام السوري حصاره القاتل عن المخيم في قلب دمشق.

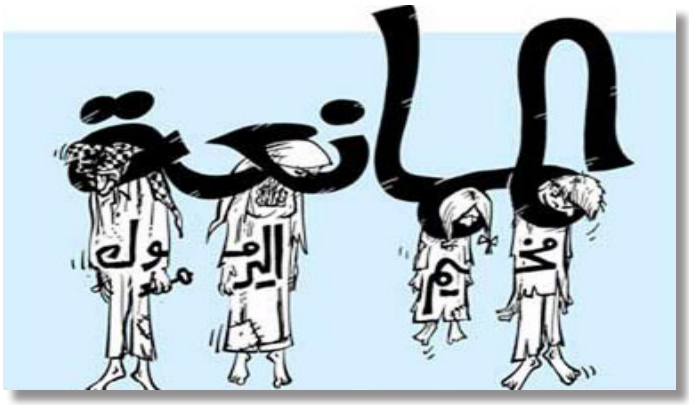

وفي مناطق أخرى تستمر الحياة ولكن مع شروطها القاسية.

فقد عنون الصحفي «محمد كناص» تحقيقاً له منشور في موقع أورينت نت «١٢٥٠ ل.س لوجبة مجدرة مع صحن سلطة» وذلك في المناطق المحررة، حيث يتحدث أبو محمد من أبناء ريف إدلب عن معركة الحياة مع جبهتين الأولى مع النظام والأخرى مع الجوع الذي يلاحق الناس بسبب الغلاء الفاحش، وتؤكد كلامه سيدة أخرى من ريف حمص فتتحدث عن اكتفائها بوجبة واحدة في اليوم بسبب الغلاء.

وحسب متوسط الأسعار يقوم الصحفي بحساب تكلفة وجبة المجدرة التي تتكون من العدس والبرغل لأسرة مكونة من خمس أشخاص، حيث سعر الكغ من هاتين المادتين ١٥٠ ل.س، وتحتاج إلى نصف كغ من الزيت, سعره ٤٥٠ ل.س، ومن أجل الطهي يلجأ الناس إلى حرق الأحذية أو الحطب في مواقد بدائية عادوا إليها نتيجة الحصار الممارس عليهم من قبل النظام، ومن تمكن من شراء مادة المازوت المكرر يدوياً وسعر الليتر ب١٥٠ ل.س يكون من المحظوظين وذلك لتشغيل البور للطبخ.

وإذا أرادت تلك الأسرة صناعة صحن سلطة فهذا يعني شراء كيلو خيار ب١٧٠ ل.س ومعه كغ بندورة ب١٥٠ ل.س، وحيث جرزة البقدونس ب٣٠ ل.س فإن تكلفة وجبة المجدرة وصحن السلطة تكلف ١٢٥٠ ل.س.

ما تقدم جزء من مشهد الأحوال اليومية لأناس يعيشون تحت الحصار الكامل أو في مناطق محررة ولكنها تعاني أيضاً من حصار النظام وغلاء غير مسبوق. والحال المعيشي في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام هو الآخر لا يسرّ أحد أيضاً، فالأزمات الاقتصادية والخدمية والمعيشية تلاحق الناس هناك، وعلينا أن لا ننسى أن ملايين السوريين نزحوا من مناطقهم في الداخل إلى مناطق أخرى يصفها النظام بأنها «آمنة»، بينما هي تعيش في منأى فقط عن الاشتباكات العسكرية، فالغلاء يدق أبواب الناس جميعاً، وها هي الصحفية «رغد البني» في صحيفة «الوطن» القريبة جداً من النظام تتحدث في سياق تحقيق لها نشر بتاريخ ٢٨ـ ١٢ـ ٢٠١٣ عن أهم عشر أزمات عاشها الناس خلال عام ٢٠١٣ «وتقصد طبعاً من يعيش في مناطق تقع تحت سيطرة جيش النظام» ومنها مثلاً أزمة البنزين الذي ارتفع سعره من ٥٥ ل.س في بداية عام ٢٠١٣ إلى ٦٥ ل.س في شهر آذار وصولاً إلى سعر ١٠٠ ل.س في بداية الشهر العاشر من العام المذكور، مع اختناقات كبيرة عانت منها المحطات بسبب عدم توفر المادة، بينما توقفت محافظة دمشق عن تعديل عدادات سيارة الأجرة في قلب العاصمة دمشق وتركت الناس لمصيرهم مع سائقي الأجرة، فكل سائق يطلب ما يريده على هذا المشوار أو ذاك.

كما رصدت البني أزمة المازوت وارتفاع سعره من ٢٠ ليرة إلى ٣٥ ليرة وصولاً إلى ٦٠ ل.س في منتصف عام ٢٠١٣ أي بمعدل ثلاث أضعاف. وعانى الناس أيضاً من جشع أصحاب المحطات الذين يفضلون بيع المازوت لوسائط النقل بأعلى من التسعيرة الرسمية من أجل الحصول على أرباح خيالية، بينما يقف الناس في طوابير طويلة من أجل تعبئة بيدونات سعة عشرة ليتر و٢٠ ليتر، ويتحدث التحقيق عن ارتفاع الأسعار بمعدل خمسة أضعاف بالمقارنة بين مرحلة قبل الأزمة وعام ٢٠١٣ كما أن الأسعار ارتفعت بمعدل الضعفين ونصف الضعف بين بداية العام ونهايته.

فكيف لحروف الأبجدية أن تعبير عن مأساة السوريين, والسورين الفلسطينيين بسبب سياسة نظام القاتل وحصاره؟

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٢) ٢٠١٤/١/٢٠

المتطرفون يقيدون حقوق النساء والفتيات في سوريا

هيومن رايتس ووتش ١٣ كانون الثاني ٢٠١٤

(نيويورك) -قابلت هيومن رايتس ووتش ٤٣ لاجئة من سوريا في كردستان العراق وأجرت مقابلات هاتفية مع لاجئتين من سوريا في تركيا، في تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠١٣. قالت اللاجئات اللاتي تمت مقابلتهن إن الجماعات المسلحة المتطرفة جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) قد فرضت تفسيراتها للشريعة، إذ تطالب السيدات والفتيات بارتداء الحجاب والعباءة مع التهديد بمعاقبة من لا تلتزم. في بعض المناطق تفرض هذه الجماعات إجراءات تمييزية تحظر على النساء والفتيات، لا سيما من لا يلتزمن بقواعد الملبس، التنقل بحرية في الأماكن العامة، والعمل، وارتياد المدارس.

وقالت لايزل غيرنهولتز مديرة قسم حقوق المرأة في هيومن رايتس ووتش: «الجماعات المتطرفة مثل داعش وجبهة النصرة تقوض الحريات المكفولة للسيدات والفتيات السوريات، وهن قوة كبيرة في المجتمع السوري منذ زمن طويل. ما هو شكل النصر الذي تعد به تلك الجماعات السيدات والفتيات اللاتي يشاهدن حقوقهن تُسحَب منهن؟»

للقواعد المفروضة على السيدات من قبل جبهة النصرة وداعش آثار كبيرة على الحياة اليومية للسيدات والفتيات، إذ تؤثر على قدرتهن على تحصيل التعليم، وإعالة أسرهن أو حتى الحصول على الضروريات الأساسية اللازمة للحياة. أفادت بعض اللاجئات بوقوع عمليات اختطاف للسيدات من قبل هاتين الجماعتين، وقالت لاجئة إن جارة أرملة وأطفالها الثلاثة ماتوا أثناء القتال بسبب الحظر على خروجها من بيتها دون ولي أمر، ما جعلها تخشى مغادرة المنطقة بالأطفال وحدها.

قالت اللاجئات من سوريا في كردستان العراق وتركيا لـ هيومن رايتس ووتش إنه بين أيلول ٢٠١٢ وتشرين الثاني ٢٠١٣ فرضت جبهة النصرة وداعش قيوداً على رداء السيدات والفتيات وتنقلاتهن في أحياء الشيخ مقصود بمدينة حلب، وفي بلدات عفرين وتلعرن في محافظة حلب، ومدينة الحسكة وبلدة راس العين في محافظة الحسكة ومدينة إدلب وبلدة تل أبيض في محافظة الرقة. تلك المناطق تقطنها مجتمعات متنوعة دينياً، من مسلمين سنة ومسلمين شيعة وعلويين ومسيحيين سريان ومسيحيين أرمن.

قالت من أجريت معهن المقابلات إن أعضاء جبهة النصرة وداعش يصرون على أن تتبع السيدات قواعد ملبس صارمة تشتمل على ارتداء العباءة والحجاب. طبقاً لمن أجريت معهن المقابلات، فإن أعضاء هاتين الجماعتين حظروا على السيدات التواجد في الأماكن العامة دون قريب ذكر، في مدينة إدلب وفي راس العين وفي تل أبيض وفي تلعرن. السيدات والفتيات اللاتي لا يلتزمن بهذه القيود يُهددن بالعقاب، وفي بعض الحالات مُنعن من استخدام المواصلات العامة وتحصيل التعليم وشراء الخبز. قالت اللاجئات إن جبهة النصرة وداعش يفرضان أيضاً قيوداً على ثياب الرجال وتنقلاتهم, لكن القيود الأكبر تُفرض على النساء والفتيات.

ليس لسوريا ديانة رسمية واحدة، ويحمي دستورها حرية المعتقد الديني. في حين يحتوي قانون العقوبات السوري وقوانين الأحوال الشخصية – الحاكمة لأمور مثل الزواج والطلاق والميراث – على بعض المواد التمييزية للسيدات والفتيات، فإن الدستور السوري يضمن المساواة بين الجنسين.

على قادة جبهة النصرة وداعش أن يتراجعوا على الفور وبشكل معلن عن كافة السياسات التي تخرق حقوق المرأة، ومنها قواعد الملبس الجبرية والقيود على حرية التنقل. يجب على الجماعتين الكف عن معاقبة السيدات والفتيات وتهديدهن بالمعاقبة. كما يتعين عليهم الكف عن التدخل غير القانوني في حقوق السيدات والفتيات في الخصوصية والاستقلال الذاتي وحرية التعبير والمعتقد الديني والفكر والضمير، مع فرض الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومعاقبة أي شخص تحت قيادتهم يقيد ثياب النساء أو قدرتهن على العمل أو التعليم أو ارتياد الأماكن العامة. وعلى كل الحكومات المعنية ذات التأثير على هذه الجماعات أن تضغط عليها كي تكف عن هذه القيود التمييزية على المرأة.

القيود على الملبس

قالت ١١ سيدة وفتاة أجرت معهن هيومن رايتس ووتش مقابلات إنه بين أيلول ٢٠١٢ وتشرين الأول ٢٠١٣ رأين أو سمعن بإعلانات من جبهة النصرة وداعش في المساجد، وفي منشورات وملصقات، ومن أفراد في حي الشيخ مقصود في حلب وراس العين وتل أبيض وتلعرن، مفادها أن على السيدات تغطية أنفسهن من الرأس للقدمين بارتداء العباءة والحجاب. في بعض الحالات طالبت الجماعتان السيدات بارتداء النقاب. كما منعت القيود السيدات من ارتداء سراويل الجينز والثياب الضيقة والتنانير أو الثياب التي يصل طولها إلى فوق الكاحلين، أو ارتداء الزينة والتبرج.

القيود على العمل والحصول على الضروريات

قالت لاجئات من مدينة إدلب وتل أبيض وتلعرن إن جبهة النصرة وداعش منعا السيدات من العمل خارج البيوت. عصمة (٢٥ عاماً) مصففة شعر من راس العين، أنه في تموز وآب ٢٠١٣ تم إغلاق جميع صالونات تجميل الشعر، التي توظف سيدات بالأساس, من قبل جبهة النصرة. عبدة (٢٠ عاماً) ووالدها أحمد قالا إن المقاتلين لدى الحواجز الأمنية عرفوا أنفسهم بصفتهم من جبهة النصرة، وأن نفس المجموعة أعلنت قيودا على عمل المرأة في تل أبيض في عام ٢٠١٣. قالت عبدة: «لا يمكن للسيدات العمل سوى في البيت، مثل أعمال الخياطة والتطريز. قبل ذلك كان من الطبيعي للمرأة أن تعمل خارج البيت، كأن تعمل مهندسة».

بسبب القيود على حرية التنقل وعلى قدرة السيدات على العمل، قالت سيدة من تل أبيض

وأخرى من تلعرن للمنظمة إنهن أصبحن معتمدات بالكامل على أقاربهن من الرجال.

القيود على تحصيل التعليم

كذلك تواجه السيدات والفتيات معوقات متزايدة في الحصول على التعليم بالمناطق التي تتواجد فيها جبهة النصرة وداعش. ياسمينا (٢٠ عاماً) من قرية يابسة قرب تل أبيض، قالت إن رجالاً تعرفت فيهم على عناصر من جبهة النصرة منعوها ومنعوا طالبات أخريات من التسجيل في اختبارات الجامعة الوطنية. قالت: «رأينا رجال النصرة يديرون مكتب [الالتحاق بالجامعة]. رفضوا الحديث معي، رغم أنني كنت أرتدي حجاباً. كنت أرتدي ثياباً غربية وقالوا إن ذلك لا يصح».

تشير تقارير في الإعلام ومن المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى أنه في مدارس طويحنة وسراقب وطارق الباب بمحافظة إدلب، طالب عناصر داعش الفتيات بالالتزام بقواعد ثياب إسلامية متشددة، ووزعوا منشورات تطالب بالدراسة الإسلامية الدينية، وضغطوا على إدارات المدارس للفصل بين الجنسين، بما في ذلك منع المعلمين الذكور من تعليم الفتيات.

أعمال الاختطاف

قالت سيدات لـ هيومن رايتس ووتش إنهن شعرن بانعدام الأمان بسبب تهديدات العقاب وأنباء اختطاف السيدات من قبل جبهة النصرة وداعش، التي هيأت مناخاً من الخوف في مناطقهن. قالت سيدتان لـ هيومن رايتس ووتش إنهما تعرضتا للاختطاف من قبل مقاتلين تعتقدان أنهما من جبهة النصرة. أروى (٢٢ عاماً) قالت إنها كانت في طريقها للخروج من جامعة فرات في الحسكة بسيارة أجرة في أغسطس/آب ٢٠١٣، عندما قام عناصر من جبهة النصرة باختطافها لدى حاجز أمني وأبقوها لديهم عدة ساعات.

للإطلاع:

http://www.hrw.org/ar/news/13/01/2014

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٢) ٢٠١٤/١/٢٠

عن الديمقراطية التي لا تلائم خصوصيتنا!

محمد سليم

تستند الفصائل الإسلامية المعارضة في رفضها للديمقراطية إلى مقولة تعتبرها بدهية: الخصوصية السورية. فسوريا دولة عربية مسلمة، ذات تاريخ وتراث وهوية حضارية لا مكان فيها للديمقراطية بمفهومها الغربي، ولذلك فإن المطالبة بتطبيق الديمقراطية هنا ما هي إلا محاولة يائسة لاستنبات زرع غريب عن بيئتنا وتربتنا، وفي أحسن الأحوال، ومع شيء من حسن الظن، فإن هذه المحاولة ستبوء بالفشل وتتسبب في مزيد من تضييع الوقت وفي «حرف الأمة مجدداً عن الطريق الصواب».. أما مع قليل من سوء الظن فإن هذه المحاولة اليائسة هي حلقة جديدة من حلقات التغريب وترسيخ التبعية للآخر «الذي يحاول الهيمنة على مقدراتنا والقضاء على هويتنا وخصوصيتنا»..

الديمقراطية، حسب قراءة هذه الفصائل، هي وليدة العلمانية الغربية، والعلمانية، حسب القراءة نفسها، فلسفة مادية دنيوية شاملة جاءت في سياق الصراع ضد الكنيسة، وهي تحل الإنسان مكان الإله، والقوانين الوضعية مكان القوانين السماوية، الشيء الذي يخالف الإسلام عقيدة وثقافة. ولم تعرف المجتمعات الإسلامية (وبينها المجتمع السوري) أي صراع ضد أي كنيسة، كما أنها لم تسلك المسار التاريخي الطويل الذي أفضى إلى الديمقراطية بصورتها الغربية، أما قيم الحرية والعدالة والمشاركة.. فهي منضوية في المنظومة القيمية الإسلامية النابعة من خصوصية الأمة الإسلامية وتاريخها، وبالتالي فأي نظام سياسي يطبق عندنا لا بد له من أن يكون منبثقاً من هذه الخصوصية وهذا التاريخ، ومتوافقاً مع هذه المنظومة القيمية.. بمعنى ما، ومع شيء من التبسيط فـ «نعم للحرية والمشاركة السياسية والرضا الشعبي لكن شريطة أن تتوافق مع خصوصيتنا.. ولا للديمقراطية الغربية لأنها تخالف هذه الخصوصية».

لا ينتبه منظرو هذه الفصائل إلى أن مقولة «الخصوصية» هي المنطلق نفسه الذي ارتكز، ويرتكز، إليه خطاب النظام السوري الرافض لأي إصلاح ديمقراطي، وحسب هذا الخطاب أيضاً فإن الديمقراطية لا تناسب مجتمعنا و«لا يجوز أن نطبق ديمقراطية الآخرين على أنفسنا.. الديمقراطية الغربية هي محصلة تاريخ طويل نتجت منه عادات وتقاليد وصلت معها مجتمعاتهم إلى ثقافتها الراهنة. وكي نطبق ما لديهم علينا أن نعيش تاريخهم وإسقاطاته الاجتماعية..».

وتشكل «الخصوصية» منطلقاً لخطاب ثالث يرفض بدوره قابلية مجتمعاتنا للديمقراطية، إنه الخطاب الاستشراقي الغربي المشوب بالعنصرية، والذي يرى في مجتمعاتنا كيانات ثابتة ذات جوهر أزلي طارد لقيم الحداثة وعلى رأسها الديمقراطية.. وإذا كانت خصوصيتنا، وفق هذا الخطاب، لا تقبل النظام الديمقراطي، فلا بد من اللجوء إلى أنظمة أخرى تناسب هذه الخصوصية وتنسجم مع تاريخنا وعاداتنا وتقاليدنا.. وبرفض الديمقراطية فما الذي يتبقى سوى الاستبداد الشرقي النابع من خصوصيتنا والمنسجم معها؟! وإذا كان هذا الاستنتاج يرضي النظام ويعزز شرعيته، فماذا عن الإسلاميين الذين يريدون إسقاط هذا النظام وتقويض هذه الشرعية؟!

لا شك أن لكل مجتمع خصوصية تميزه عن المجتمعات الأخرى، ولكن يجب ألا يقودنا هذا إلى الحديث عن عدد لا متناه من الديمقراطيات، وعن «حق كل مجتمع في اجتراح ديمقراطية خاصة به». إن للديمقراطية سمات مشتركة وعناصر ثابتة تطبق في كل مكان: حرية الأحزاب، وحرية الصحافة، وانتخابات حرة وتعددية تحتكم إلى شرعية صندوق الاقتراع.. أما خصوصية كل بلد في تطبيق الديمقراطية فهو أمر يتعلق بتفاصيل أخرى: نظام ديمقراطي رئاسي في الولايات المتحدة مقابل نظام برلماني في بريطانيا، ثنائية حزبية في أمريكا مقابل تعددية حزبية في فرنسا...

إن الديمقراطية هي الديمقراطية، أما القول بـ «ديمقراطية على الطريقة البعثية وديمقراطية على الطريقة الصينية وأخرى على الطريقة الإسلامية..» فهو مجرد تمويه على الاستبداد.

مؤتمر جنيف: البداية والنهاية

ياسر عطا الله

إذاً سوف ينعقد جنيف ٢ في موعده وسوف تحضره المعارضة السورية. التحضيرات انتهت، وانتهت كذلك حفلات التشجيع داخل المعسكرين، وها نحن ندخل في لحظات الصمت الرهيبة التي تسبق عادة جولات المصارعة.

من اسطنبول جاءت اللمسة الأخيرة حيث أعلن الائتلاف الوطني الموافقة على إرسال وفد للمشاركة في المؤتمر المزمع عقده بعد غد الأربعاء. فإثر عملية تصويت سرّي، أيّد ٥٨ عضواً المشاركة في حين عارضها ١٤ عضواً وامتنع عضوان عن التصويت وآخر وضع بطاقة بيضاء. وشارك حوالي ٧٥ عضواً في التصويت على القرار، وكان ٤٤ آخرون انسحبوا في وقت سابق.

لماذا قرر الائتلاف الموافقة أخيراً؟

بغض النظر عن اللعبة الديمقراطية والتأجيل أكثر من مرة، فإن قرار المشاركة كان حتمياً، وبإمكاننا القول أن عملية التصويت التي شهدتها اسطنبول كانت تحصيل حاصل، فقرار الائتلاف بالذهاب إلى جنيف كان بمثابة السر الذي يعرفه الجميع (حتى لافروف الذي حمل على المعارضة بقسوة بسبب مماطلتها في حسم قرارها بشأن المؤتمر)..

لماذا كانت الموافقة حتمية؟

لقد تعرض الائتلاف لضغوط إقليمية ودولية كبيرة، توجها وزير الخارجية البريطاني وليم هيغ بإبلاغه قيادة الائتلاف أن عدم المشاركة سوف يترك أثراً سيئاً على علاقة المعارضة السورية ببلاده، ويبدو أن الائتلافيين سمعوا كلاماً مشابهاً من دول أخرى، ربما تكون الولايات المتحدة من بينها.

وقد أدرك الائتلاف أنه لا يستطيع تحمل مسؤولية إفشال المؤتمر، والذي يرى فيه كثيرون الفرصة الأخيرة لإحلال السلام في سوريا، كما أدرك أن النظام، وهو من يخشى المؤتمر أكثر من أي طرف آخر، يريد التنصل من موافقته مراهناً على إلغاء المؤتمر بسبب تغيب المعارضة.

ولكن ليست هذه الأسباب التكتيكية هي فقط التي أملت على الائتلاف القرار بالموافقة، فهناك دوافع أخرى تتعلق، إذا صح التعبير، بحسابات استراتيجية.

المعارضة السورية سوف تحقق مكسباً مهماً لمجرد انعقاد المؤتمر، فبهذا تجبر النظام، ولأول مرة، على الاعتراف بها رسمياً وعلى رؤوس الأشهاد، كما تجبره على الاعتراف أمام مواليه أنه لم يعد ذلك النظام الممسك بزمام الأمور في سوريا، وأن الحل متوقف في جزء كبير منه على ما ترتضيه المعارضة..

ولكن الأهم هو أن افتتاح المؤتمر سيكون، بالنسبة للنظام، أشبه بالباب الذي يقود إلى منزلق لا يعرف قراره. سيدخل النظام المفاوضات بوصفه نظاماً حاكماً ومتحكماً، ولكنه سرعان ما سيجد نفسه مجرد فصيل بين مجموعة فصائل متحاربة، وفيما يغدو الانسحاب مستحيلاً، فإن الاستمرار يصبح مكلفاً للغاية، أما المعارضة فليس لديها ما تخسره في هذا الشأن.

لقد رفض النظام أي تنازل، حتى ولو كان شكلياً، طيلة السنوات الثلاث المنصرمة، وسيكون جنيف ٢ إيذاناً بمسلسل من التنازلات القسرية والمؤلمة. وبعدها، وسواء استمر المؤتمر أم انفض، فإن النظام الذي سوف يخرج منه هو غير النظام الذي دخله.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٢) ٢٠١٤/١/٢٠

الثوابت في أي تسوية قادمة

هشام القاسم

قليلة هي الإشارات التي تنبئ بحل قريب للأزمة السورية، ومؤتمر السلام إن انطلق، في جنيف أو في غيرها، فإنه سيكون مساراً طويلاً ومعقداً للغاية، وربما نقف أمام مؤتمرات عديدة قبل أن تنضج التسوية التي يمكنها تحقيق الحد الأدنى لمختلف الأطراف.

ومع ذلك فإنه من البداهة القول بأن الحرب في سوريا سوف تضع أوزارها يوماً ما في المدى المنظور، إذ لم يعرف التاريخ، ولن يعرف، حرباً تستمر إلى الأبد، وإذا لم يستطع أي طرف إحراز النصر عبر حسم عسكري، فإن تسوية ما سوف تفرض نفسها أخيراً.

لا يمكننا الآن التنبؤ بطبيعة هذه التسوية ولا أن نحدد أركانها ومقوماتها وشروطها وتفاصيلها كاملة، غير أننا نستطيع الاطمئنان إلى أنها سوف تنطوي على بضعة ثوابت، هي في الحقيقة منجزات اكتسبها السوريون بفضل ثورتهم.

فأياً كان شكل النظام الذي ستتمخض عنه التسوية المفترضة، فإننا لن نعيش مرة أخرى في ظل جمهورية وراثية. ربما لا نحصل على نظام جديد يلبي كل طموحاتنا، وربما لا نصل إلى ديمقراطية مكتملة الشروط والأركان، ولكن التوريث سيغدو جزءاً من الماضي، بل هو صار كذلك منذ الخامس عشر من آذار عام ٢٠١١.

السوريون، بخروجهم على نظامهم، قلبوا التربة التي أنبتت هذه الظاهرة السياسية الشاذة، وغيروا إلى الأبد الظروف التي سمحت بهذا التركيب الغرائبي (جمهورية وراثية!)، واليوم باتوا على يقين من أن لا شرعية حقيقية لا تستمد من رضاهم واقتناعهم، وأن النظام الذي

يقيم سلطته على كم أفواههم لا يمكنه أن يكون ممانعاً أو مقاوماً، أما «الاستقرار» الذي اشتروه بحريتهم وكرامتهم فقد اكتشفوا أنه كان إلى الموات أقرب.. لم إذاً سيرتضون أن تتحول جمهوريتهم، التي ناضلوا ودفعوا دماء من أجلها، إلى ملك عضوض يرثه الابن عن أبيه؟!

ثمرة أخرى سوف نقطفها إثر أي تسوية قادمة، وهي انحسار الدولة البوليسية. لن تختفي الأجهزة الأمنية من حياتنا، ولن يتحول رجال المخابرات السورية فجأة إلى سويسريين أو فرنسيين، ومع ذلك فإن الأجهزة لن تعود إلى لعب الدور الذي لعبته طيلة نصف قرن، لن تعود قادرة على امتلاك زمام أمورنا والسيطرة على كلامنا وأفكارنا وأحلامنا، وإذا كانت المؤسسة الأمنية قد احتلت الصفوف الأمامية في الحرب على الشعب وأمعنت طيلة السنوات الثلاث المنصرمة قتلاً وتعذيباً وتنكيلاً، فإن قادتها يدركون أكثر من غيرهم أنهم فقدوا سلاحهم الفتاك: الترهيب. ذلك أن العصا السحرية لهذه المؤسسة لم تكن القتل ولا السجن، بل خوفنا نحن من القتل ومن السجن، وبما أن ملايين السوريين قد انتزعوا من قلوبهم هذا الخوف فإن العصا السحرية قد انكسرت وبطل سحرها. ستبقى الأجهزة الأمنية ولكنها ستغدو أقل عدداً وتشعباً، بيد أخف وطأة، ووجه أقل قبحاً، وحضور أقل كثافة.. ويوم يعم السلام فإن مداهمة حمقاء واحدة قد تشعل النيران مجدداً، واعتقال تعسفي لفرد واحد قد يكون شرارة لثورة ثانية.

بناء على ذلك فإن هامش الحرية سوف يتسع كثيراً. لن تهبط علينا الحرية من السماء دفعة واحدة، ولن نصبح بدورنا سويسريين أو فرنسيين بين ليلة وضحاها، ولكننا بالتأكيد سنودع عصر الأفواه المكممة والأيدي المغلولة والأنفاس الخاضعة للإحصاء، وسننعم بمساحة رحبة نسبياً من حرية القول والتعبير، وسنمتلك صحفاً أكثر جرأة وشجاعة وأقل نفاقاً ومداهنة، وسوف تترسخ ظاهرة التصدي للمسؤولين شفاهة وكتابة، وسوف تغدو المظاهرات شأناً طبيعياً ووسيلة أساسية من وسائل التعبير والاحتجاج.. لقد سقط حاجز الخوف واهترأت الهيبة الكاذبة، فكيف لنظام بعد اليوم أن يستطيع احتجاز المياه المتدفقة، ويعيد حبس الطموحات التي انفجرت، ويخرس الحناجر بعد أن استعذبت أصواتها؟!

كذلك فإن السوريين بثورتهم، وأياً كان مآل هذه الثورة، قد رسخوا مبدأ المشاركة السياسية، ومرة أخرى فنحن لا نتوهم تداولاً للسلطة وفق قواعد الديمقراطية الناضجة والمتعارف عليها في الدول المتقدمة، ولكن على الأقل فإن المشاركة في الحكم ستقر كمبدأ، وذلك بغض النظر عن شكل التطبيق وسعته وعمقه. لا مكان في سوريا المستقبل لحزب «يقود الدولة والمجتمع» بحكم الدستور والأمر الواقع ووفق منطق الغلبة. لا مكان لحزب سلطة أبدي يتزعمه رئيس أبدي يحكم إلى ما لا نهاية، وبالطبع فلا مكان لصيغة «الجبهة الوطنية التقدمية» حيث مجموعة من البعثيين يتنكرون على هيئة أحزاب معارضة «وطنية شريفة».. ولا تستطيع أي صيغة لحل مستقبلي أن تقسر الكثيرين الذين خرجوا ليغيروا الواقع، متظاهرين أو مقاتلين، على العودة إلى منازلهم وترك الأمر لأولي الأمر. لقد خرج المارد من قمقمه، وصار لدينا شارع سياسي، وأعيد الاعتبار لواحد من أقدم تعريفات الإنسان: كائن سياسي.

مكسب آخر انتزعه السوريون وسوف يرسخه الحل المنتظر: التضييق على الفساد وحصاره وحصره في أضيق دائرة ممكنة.

لقد ترعرع الفساد في حضن الاستبداد البعثي، وانتشى بغياب الرقابة الاجتماعية وانعدام الحريات الصحفية، وصار الفاسدون جنود النظام وحماته وأدواته في إفقار المجتمع وتخريب قيمه ونسيجه.

في كتابه (سورية درب الآلام نحو الحرية) يقول المفكر العربي عزمي بشارة: «اتخذت العلاقة الزبونية هذه شكل تحالف النظام السياسي في سورية مع أوساط من البرجوازية المدينية، فمنحتها التسهيلات والامتيازات والهبات والعطاءات من مشاريع الإعمار والمناقصات بهدف ضمان ولائها سياسياً، وجرى تقاسم العائد والأرباح في إطار الشراكة المباشرة، أو شبكات الفساد، الأمر الذي أوجد شبكة مصالح معقدة... ويصعب اختراق هذه الشبكات أو الانقلاب عليها في إطار الوضع القائم الذي يخضع لهيمنتها إذ لا يفلت منها قضاء ولا قانون ولا معايير مهنية. لا يمكن أن يسود نظام استبداد وفساد وعنف بهذه الشمولية من دون أن يؤثر في المجتمع نفسه وفي قيمه السائدة».

وإذا كان تغيير هذه البيئة وتفكيك هذه الشبكة، بفعل الثورة، لن يؤديا إلى اجتثاث الفساد بالكامل (وهذا متعذر طبعاً) فإنهما سوف يفضيان إلى نتيجة شبه مؤكدة: لن يعود الفساد هو الدين الرسمي للدولة.

هل هذه أحلام؟

أبداً. إنها الحد الأدنى الذي ضمنه السوريون، من الآن، في دولتهم المستقبلية، وإذا كان من وهم فإنه يتمثل في ذلك الكلام الذي يردده البعض، عن يأس، ومفاده أن كل التضحيات.. كل الدماء التي سالت والأرواح التي أزهقت قد ذهبت سدى.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٢) ٢٠١٤/١/٢٠

بشار فرحات يقرأ في بيروت قصائداً عن الموت.. والمُشتهى

يارا بدر

اسمه بشار فرحات, وعمرهُ تسعٌ وعشرون عاماً. عيناه بعيدتان دوماً, تحومان خلف فكرة, خلف غائب, في مكان ليس هنا. بعد اعتقالين دام أوّلهما قرابة الستة أشهر, وثانيهما قرابة الخمس, زار في كليهما سجن دمشق المركزي- عدرا, كتب بشار أثناء وجوده الثاني في عدرا: (من مرّ بالموت لا يحيا ككل الناس ... لأنّ الرصاص الذي يخطئ القلب .. يصيب القصيدة في مقتل).

غادر بشار سوريا منذ وقتٍ قصير, وفي بيروت يحاول إنقاذ قصيدته. ففي العاشر من كانون الأول احتضنت «رابطة المواطنة» في بيروت, وبالتعاون مع جمعيّة «نسويّة» أمسية شعرية لبشار فرحات. قرأ فيها طوال ساعة من الزمن تقريباً قصائد كتبها خلال عامين قضاهما في دمشق, وفي ثورتها, في أزقتها التي تمتلئ برجال الأمن وبأحلام شبابها بالثوّرة والتغيّر, كما في معتقلاتها وسجنها المركزي. عامان قضاهما في تخصّصه في طب الأطفال, وفي التقاط الأحلام وتحوّلات الثورة والمكان والأفراد ما بين موت واعتقال, وخوفٍ وأفراحٍ مسروقة, وحواجز تعيد تشكيل وجه المدينة.

بعيداً, غارق في قصيدته هو بشار فرحات, لا يشبه طبيباً للأطفال في قلقه الظاهر, في حركاته السريعة, على عكس قصيدته التي تنداح ما بين القصيدة والنص النثري في أحيانٍ كثيرة, بجملها الطويلة, بقوّة اللحن فيها, بصلابة تركيبتها. في نص بشار فرحات اللغوي نلمح أحياناً صداميّة الصورة الشعرية التي تعكسها الجملة.

(كل ما قد مرّ من نزق سيكسرنا لنعدو نحو ذات الحلم ... لكنْ .. سوف تلعننا الجهاتْ
و أنا إذا عانقت أطراف الغمام على جبينك تملكني اشتعال الحزن فيك و فيّ, لن ننجو من الذكرى ..
سيأسرنا التعوّد ... و التفرّد .. و التمرّد .. و التشابه ..
كم سنشبهنا إذا قلنا سنرحل ....
كم سنشبه ما نحب إذا نعود ...
وكم .. وكم ... سنضيع حتماً)

في قصيدته كما في حديثه عن الشعر يكون فرحات أكثر هدوءاً وثقة, بدقة طبيب وثقته يعمل على الجملة, فنجد أمامنا سطراً شعرياً أُنجِزَ بالتلاعب على ترتيب الفعل والفاعل في الجملة, دون أن يُظهر فرحات اكتراث حقيقي بالوزن الشعري, أو بشكل قصيدة, مُعيداً إلى «التشكيل» في اللغة شيء من أهميته, وشيء من قوّة حضوره. حيث يغدو للضمة قوتها, وللكسرة فرقها الواسع المفتوح للصوت, للخيال, لمساحات تُهيّئ لجملة شعريّة تالية. من جهته يقول فرحات: (في الحقيقة أكترث للوزن الشعري, حين اكتب شعراً موزوناً).

(لو كنّا نعلم أنّ الصبح بعيدٌ كنّا شدّينا خصر الصبح إلى الليل
وكنّا أغويناهُ بما شاء من الشمس
وكنّا عاتبنا النجم على الإبطاء بغرز الحلم على سقف النسيان
لو كنّا نعلم أنّ الدرب مناورةٌ كُبرى كُنّا باركنا كلّ فنون القفز على جدران الوقت
على أشياء العسكر.. والسلطان
لو مرّ الصبح بلا موتٍ .. كنت شربتُ القهوة قرب سريرك وتأملتك تفترشين الصبح
وذكرى ليل مرّ حريق قرب القلب).

الصبح والأنثى والموت مفردات متكررة الحضور في كتابة فرحات, وهي كتابة تُحيل إلى نصّ غير مكتمل الإنجاز, رغم أنّه انتهى. كتابة تعلن عن ذاتها كتجربة مفتوحة للإمكانيات, تنوس ما بين اللغة الفصحى حيناً والعاميّة المحكية حيناً آخر, ما بين الكثافة في الكلام وما بين الاستطالة في التعبير, وكأنّ النص عالقٌ في المسافة ما بين المُباح وغير المُعلن. من جهته يقول فرحات أنّ الكتابة متعة ورفاهيّة بالنسبة إليه, وحاجة. وهي علاقة متغيّرة في المفردة, رغم أنّها علاقة قديمة, إذ يقول أنّه بدأ الكتابة طفلاً يحبو إلى المراهقة في الحادية عشر من عمره, في قرية لصبحها رائحة الزيتون في إدلب شمالي سوريا.

(ويصدف أني تناثرت حولك ذاك المساء
فلا كان بوحاً, ولا كان جرحاً
و لا كان حباً, و لا كان حرباً
و يصدف أنك لاحظت موتي , فما كان موتاً
و يصدف أني أحار لأكتب أسماء هذي التفاصيل , طبعاً
كتبتُ, ولكن نصّاً يخاف التورط في الاسم حتماً هباء
كتبتُ , فلا كان شعراً , ولا كان ....).

مثل الكثير من السوريين عاش فرحات الكثير من التجارب القاسية, كان شاهداً على دمار مدينة, كان ناجياً من الموت, سكن في العتمة زمناً, وخَبِرَ جيداً ثقل الوقت, وبطؤه حين يزحف وتكون الثانية في عتمة الزنزانة في فرع التحقيق دهراً لا يقلُّ ولا يَنقُص. تعرّض للتعذيب, وأقام في ذاك العالم الغرائبي للسجن, العالم الذكوري بشكلٍ كُلّي وحيث تحضر الأنثى بشكلٍ (مُلح.. موجع... وحلو) كما يقول فرحات. فكان في قصيدته تكرارٌ لمفردات, وموارية لأخرى, وكأنّها محاولة للبوح, وليست كشفاً. للغائب فيها من الثقل أكثر بكثير من الحضور. والثابت هو العلاقة مع الآخر, حضور الأنا في قصيدته وغياب الآخر.

إلاّ أنّ فرحات لا يثُقل نصّه بالمباشرة الفجّة مع تجربة اعتقاله, حتى لا يكاد يتقاطع نصّه مع أدب السجون الذي كتب فيه السوريون أدباً وشعراً, ومن هنا يتميّز نص فرحات, في ذلك المستوى الثاني من القراءة, إذا وعلى الرغم من جميع الموارابات التي يقيمها فرحات, فإنّ نصّه بالتكرار الذي فيه, بحضور المُشتهى, بغياب الآخر, بثقل الزمن القائم, بالصرخة التي تظهر في القصيدة حيناً, وبالنهاية المفاجئة حيناً آخر للجملة والقول, تنعكس في هذه التفاصيل وسواها ملامح تجربة الاعتقال في أفرع الأمن السورية. في سجنه كتب فرحات قصيدة واحدة, منها:

(لم أختلف عني
خسرت بعض الوزن
و كسبت وجها شاحبا
و ندبة اعلى الجبين
و بقعتين غريبتين على القدم
و علمت أني - بعد ذاك الموت - منتصر على السجان إذ ما زلت حيا
لم يفارقني الحنين ... و لم يغادرني الألم)

في بيروت يتحدّث فرحات بحزن عن سنوات قضاها في التخصّص في طب الأطفال هو غير قادر اليوم على إتمامه, لكنه غارقٌ أكثر في العمل على إنجاز ديوانه الشعري الأول, محاولاً النأي بنفسه بعيداً عن أجواء الصخب البيروتي للناشطين السوريين المقيمين في المدينة, متابعاً أخبار الثورة, أخبار سوريا, ورفاقه, بحزن لا يقل عن حزنه الشخصي, وليس بقلقٍ أقل.

(لو مرّ الصبح بلا موتٍ ... كنت سقيت الفل النائم حول جبينك ... كنت شممتك حد الوجع
و حد الفوضى في أشياء الصبح .... البوح.. الريح.. الجرح
تلحّ عليّ الحاء صباحاً.. حبٌّ.. حيٌّ.. حُر.
لو مرّ الصبح بلا موت.. كنتُ كتبت قصائد لا تبدأ بال «اللو»..
كان الصبح بسيطاً.. كنتُ همستُ بلا وجعٍ.. صباحك خير).

لبنان محاكمة العصر

فداء يونس

بعد ٩ سنوات و١٢ اغتيال سياسي والكثير من التفجيرات، بدأت في منتصف كانون الثاني من هذا العام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان عملها برئاسة القاضي دايفيد راي رئيس غرفة الدرجة الأولى في المحكمة, وبحضور لبعض الشخصيات النيابية والسياسية في لبنان وبعض أشخاص من عائلات الضحايا...

تحدث المدعي العام للمحكمة الدولية القاضي غرايم كاميرون مستكملاً خلال يومين موضوع شبكة الاتصالات والهواتف المستخدمة للتحضير لعملية اغتيال الرئيس الحريري, والتنسيق بين المتهمين من حزب الله مصطفى بدر الدين وسليم عياش وحسن مرعي وحسين عنيسي وأسد صبرا. وتحدث بدقة عن استدعاء الشاحنة المفخخة من الضاحية, وتفاصيل عمليات المراقبة والاتصالات حتى لحظة التفجير, لكن هذا كله لعب على الحقيقة برأي سفير النظام السوري في لبنان علي عبد الكريم, الذي اعتبر أن «عمل المحكمة الدولية يجب أن يكون في البحث عن العدالة الحقيقية وليس اللعب بالعدالة والمتاجرة بها», وعلى طريقة النظام الذي يمثله, أكد السفير «أن الإسرائيلي وخلفه الاطماع الغربية هي التي كانت وراء هذه التفجيرات المنتقلة والتي ذهب ضحيتها الشهيد الحريري وبعده وقبله الكثيرون، لذلك يجب أن تقرأ الأمور قراءة منطقية عميقة مستندة الى حقائق والى مصالح من يفجر ومن يستثمر هذه التفجيرات ويفيد منها، ومن يخطط لما بعدها».

القاتل نفسه من حماة إلى بيروت وإلى كل سوريا... القاتل نفسه والمتهم نفسه, وإن تنوعت أدوات النظام السوري وصولاً إلى حزب الله... فهم قادة الإرهاب في المنطقة, وكل الأدلة تشير إلى تورطهم في سلسلة الجرائم التي لم تنته بعد, لكن هذا الإرهاب المدعوم من النظام الإيراني بات بشكل تهديدا للنظام الدولي الذي يقف عاجزا عن مواجهته, وإلا كيف نفهم أن حزب الله يرفض تسليم المطلوبين إلى العدالة الدولية!؟

لذلك لن يتحرر لبنان من إرهاب حزب الله, والعالم من الإرهاب الإيراني, مالم يسقط نظام الأسد في دمشق, ويقدم قادته لمحكمة الجنايات الدولية.

كاريكاتير العدد

لماذا يزور رؤساء الكنيسة الإنجيلية الأسد؟

جورجيت أسعد

استقبل الأسد الصغير بتاريخ ١٨ كانون الثاني وفداً من الكنيسة الإنجيلية يضم قساوسة من الولايات المتحدة والسويد وسويسرا ولبنان وسوريا, وكانت مناسبة له ليقدم انتقاداته للسياسة الغربية, موضحاً أن «إحدى المشكلات الأساسية في طريقة تعاطي الولايات المتحدة والغرب عموما مع قضايا منطقتنا هي أن معظم قادته بعيدون عن الفهم الحقيقي لواقع وطبيعة هذه المنطقة ومصالح شعوبها, ويعملون وفقا لمصالحهم الضيقة بعيدا عن مصالح شعوبهم ودولهم».

مضيفا أن «هذا الفكر الوهابي الخطر لا يهدد سوريا فقط, بل دول المنطقة برمتها بحكم الارتباط الوثيق والتداخل بين مكوناتها الاجتماعية».

لكن السؤال بالنسبة للسوريين لماذا يزور وفد الكنيسة الإنجيلية في العالم رأس هذا النظام القاتل والمطلوب إلى العدالة الدولية؟ وهل سمع قساوسة الكنيسة الإنجيلية في العالم أن عدد الأطفال السوريين الذين قتلهم هذا النظام المحرم خلال أقل من ثلاث سنوات من عمر الثورة بلغ ٦١٣٨ طفل و٢٨٦ طفلة, وأنه قبل موعد افتتاح مؤتمر جنيف لم يزل يماطل في الإفراج عن ١٠٨٦ طفل و٤٧ طفلة معتقلون في زنازين الفروع الأمنية والسجون في سوريا, وأن هذا النظام شرد حتى تاريخه ٢١٠٠٠٠ طفل سوري أصبحوا لاجئين في دول العالم, وأغلبهم بدون أسرة تحتضن آلامهم؟ هل يعلم قساوسة الكنيسة الإنجيلية بهذه الجرائم, وما هو موقفهم منها؟

حقيقة نحن لا ندري جواباً, وستبقى زيارة وفد الكنيسة الانجيلية إلى قاتل الأطفال في سوريا لغز نحار له جوابا, إلا إذا كان الهدف من هذه الزيارة الشدّ علي يدي النظام وتبرير جرائمه التي لم يتحدث عنها القساوسة الأجلاء!

بالتأكيد هي مجرد مصادفة أن يتزامن زيارة هذا الفد المبجل مع استمرار الحصار على مخيم اليرموك في العاصمة دمشق لما يقرب من ماءتي يوم, توفي فيها عشرات الأطفال وغيرهم من السكان جوعا فقط, ناهيك عن القنص والتفجير والموت تحت التعذيب في المعتقلات, فهل طالب القساوسة الأجلاء بفك الحصار القاتل عن مخيم اليرموك, أم علهم لم يسمعوا به؟

وهل طالبوا بزيارة ريف الغوطتين الشرقية والغربية الذي يتعرض للحصار القاتل منذ عام تقريبا؟ وهل عرفوا أن هذا النظام يمنع الغذاء والماء والدواء عن شعبه الذي يموت تحت الحصار؟ مما دفع الكثير من المنظمات الانسانية والحقوقية لوصف حالة المناطق المحاصرة بتعبير «كارثة إنسانية»,

فالأوضاع التي يعاني منها السكان المدنيين في تلك المناطق «تفوق تصور العقول البشرية بسبب المجاعة التي تهدد حياة الكثير من الشيوخ والأطفال والنساء», ناهيك عن القناصة الذين ينتشرون في كل الشوارع وأسح الأبنية, وعن القصف اليومي بمختلف أنواع الأسلحة التقليدية والمحرمة دولياً كالنابالم والعنقودية والغازات السامة, وصولاً إلى البراميل المتفجرة التي تسقطها طائرات النظام السوري على المخيم وريف دمشق وكل الجغرافيا السورية.

المأساة التي يعيشها ما تبقى من أهالي المناطق المحاصرة أكبر من القتل, أنها امتهان لإنسانيتهم وكرامتهم, سكان مدنيون بينهم أطفال ونساء وشيوخ ومرضى يعيشون بلا كهرباء أو ماء في حياتهم, والطعام غدا مجرد أمنية ومقاومة للموت عبر أي شيء يمكن إدخاله إلى المعدة, أما الدواء فهو ترف برجوازي لم تعد تحلم به بروليتاريا المرض, والتدفئة أو الانترنيت غدت رفاهية تتجاوز حدود أحلامهم, فهل يعرف قساوسة الكنيسة الإنجيلية هذه الحقائق؟ إنها أسئلة السوريين برسم الكنيسة الإنجيلية وكل الوفود العربية والدولية التي مازالت تزور الأسد.